الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مني يول ..... (النرويج)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٨٢ و ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أذكِّر الممثلين بأن يقصروا من بياناتهم بحيث لا تتجاوز ١٠ دقائق – أو أقل – لمن يتكلمون بصفتهم الوطنية، و ١٥ دقيقة لمن يتكلمون باسم عدة وفود.

وأود أيضا أن أكرر أن استخدام القائمة المتغيرة يعني أن الممثلين ينبغي أن يكونوا على استعداد لأن يلقوا كلماتهم في موعد أبكر مما كانوا قد خططوا له أصلا.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحي لي بأن أستهل كلامي بتهنئتك، سيدتي، على انتخابك لترؤس اللجنة هذا العام؛ وأوجه تهانيَّ أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. إني لعلى ثقة بأن عمل اللجنة، أي الاضطلاع بولايتها وتحقيق أهدافها، سيكون مبشرا إلى حد بعيد بفضل رئاستك.

إن إندونيسيا تؤيد كل التأييد البيان الذي أُدلي به أمس باسم حركة عدم الانحياز.

نجتمع اليوم في ظل سلسلة من النكسات في منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف، التي جرت في السنوات الأخيرة. وعدم التقدم في السعي إلى تحقيق هدفي نزع السلاح ومنع انتشاره هو سبب أسىً لجميع الذين يطمحون إلى السلم والاستقرار في العالم. ومن الحتمي لنا أن نستخلص عِبرا من تلك النكسات.

ويزعجنا تزايد التشكك في بعض الدول من جدوى المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتريد بعض الدول ألا يُمس بتفوقها عالميا في السلاح، وهي على ذلك تطلب من الآخرين، في نفس الوقت، الحد من قدراتها على التسلح. إن دور اللجنة الأولى يتعاظم أهمية بسبب هذه الحقائق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا السياق، لن يتمخض علاج الأعراض والحلول المتخصصة عن نتائج تتوفر لها مقومات الدوام. ينبغي أن تكون التعددية في صميم كل جهودنا ومفاوضاتنا في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا بد لنا من التحسن إن كنا نريد الالتزام فعلا بتعزيز السلم والأمن على الصعيد الدولي.

ومن الواضح أن القلق الدولي من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، يشتد ويتضاعف. ولكن ينبغي ألا ننسى أن آلاف الأسلحة النووية لا تزال موجودة، بل إن هناك أشكالا أكثر تطورا من هذه الأسلحة الفتاكة يجري الآن استحداثها وتنميتها.

يواصل البعض نقل رسالة مؤداها أن حيازة الدول المارقة والإرهابيين على الأسلحة النووية أمر لا يطاق. ونحن نعتقد أن هذه الأجهزة الكارثية خطرة في أيدي أية جهة، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن نبقي نصب أعيننا دائماً الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة، سواءً الناجم عن حوادث أو عن سوء التقدير. وينبغي أن لا نحاول تطوير أسلحة نووية جديدة. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي تحريم المخزونات الموجودة من هذه الأسلحة، وإزالتها على نحو منهجي تدريجي.

الكلام وحده لا يكفي لمعالجة هذه المسألة. وينبغي أن تكون القيادة من أجل السلام ونزع السلاح بالقدوة. وإن التخلص النهائي من الأسلحة النووية ليس خارج قدرة العالم. ويعزى الفشل في العمل إلى الافتقار إلى القيادة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويبدو أن هذه الدول لا تنظر بجدية إلى التزامها بنزع السلاح النووي. ولهذا لن نتوقف عن حثها على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه ولا يمكن الرجوع عنه.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعاهدة الدولية المعلم في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار آلية هامة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ قواعد عدم الانتشار النووي والالتزامات بعدم الانتشار النووي على صعيد عالمي. ومن شأن الدورة الجديدة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستبدأ السنة القادمة بعقد أول اجتماع تحضيري في فيينا، أن توفر فرصة جديدة للدول الأطراف لتظهر التزامها بعالم يتمتع بالسلامة والأمن. وفي السنوات الخمس القادمة، ينبغي أن تنظر الدول الأطراف في المعاهدة في تحديد الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتقوية المعاهدة وضمان أهميتها في الحالة الراهنة.

لا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يتعرض للتأخير نتيجة لرفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى المعاهدة. وتعتقد إندونيسيا، بوصفها موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن حظر التجارب النووية، سواءً التفجيرية أو غير التفجيرية، تدبير فعال على طريق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن نعي مسؤوليتنا وسنواصل عمليتنا الدستورية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونتطلع أيضاً إلى الإسراع ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قابلة للتحقق منها دون شروط. وفي هذا الصدد، من المهم أن تركز المفاوضات على المخزونات الموجودة من المواد الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة النووية، وعلى إنتاج هذه المواد في المستقبل.

يؤكد وفدي مجدداً أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي

وعدم الانتشار النووي على صعيد عالمي. ونرحب بتوقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي جرى التوقيع عليها في سيميبالاتينسك في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن لا يشكك في أنشطة بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إذا أرادت أن تبني برنامجاً نووياً غير مخصص لأغراض عسكرية. فالاستخدام السلمي للطاقة النووية حق للدول غير قابل للتصرف تضمنه معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعترف جميعنا بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة الوحيدة للتحقق من الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية.

من المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن، للسنة السابعة على التوالي، من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، ولم يتمكن حتى من الاتفاق على تقرير موضوعي عن دورته لعام ٢٠٠٦. إلا أننا نرحب بإجراء مناقشة منهجية في مؤتمر نزع السلاح تركز على جميع بنود جدول الأعمال، ونأمل أن يؤدي هذا إلى تيسير التوصل إلى الاتفاق على برنامج عمل في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من أن هيئة نزع السلاح تمكنت من عقد دورة موضوعية هذا العام، بعد مأزق طويل، فإنها عجزت عن إنتاج وثيقة ختامية موضوعية. غير أننا نقدر تقديرا عميقا الجهود التي بذلتها الوفود أثناء الدورة الحالية للهيئة، محاولة تقديم أفكار للقضاء على الانقسامات بين الدول الأعضاء. ونتطلع إلى الدورة الموضوعية التالية ونأمل أن تتمكن الهيئة، بإرادة سياسية معززة، من تضييق شقة الخلاف.

وبعد عجز اجتماع القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥ عن الاتفاق على إيراد أية إشارة إلى مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار في وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠)، أوصت اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، من بين جهات أخرى، أن تنظر الجمعية العامة في الدعوة إلى عقد اجتماع قمة آخر يركز تحديداً على هاتين المسألتين. ونحن نؤيد هذا الاقتراح، آخذين في الحسبان أن الفكرة التي يقوم عليها تتمشى مع الاقتراح الداعي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح، الذي تؤيده غالبية عظمى من الدول الأعضاء.

وتعتقد إندونيسيا أن التركيز على خطر أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن لا يقلل من الاهتمام بتنظيم وتخفيض الأسلحة التقليدية. فانتشار الأسلحة التقليدية، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، انتهك السلام على نحو خطير في مناطق عديدة في العالم. ومن المحبط أن مؤتمر الأمم المتحدة، عام ٢٠٠٦، المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي اعتمد في عام ٢٠٠١، لم يفشل في الاتفاق على وثيقة ختامية فحسب، ولكنه لم يتمكن أيضاً من تفويض الجمعية العامة بمتابعة إجراءات مواصلة التنفيذ.

وبوصف إندونيسيا دولة موقعة على اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية، فإنها تدرك جيداً شواغل الدول الأطراف فيما يتعلق بعملية مصادقتنا. وتأخُّرنا في المصادقة على الاتفاقية لا يعني عدم التزامنا بمبادئها وأهدافها. فبعد أن قدمت حكومة إندونيسيا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ مشروع قرار المصادقة إلى البرلمان لينظر فيه، فإننا الآن في المرحلة النهائية من عملية المصادقة.

في الختام، تؤكد إندونيسيا للمجتمع الدولي دعمها وتعاونها الكاملين في العمل المتعلق بمبادرات محددة بشأن نزع

السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ويجب أن نرتقي إلى مستوى التحديات التي تواجهنا بقوة وإرادة سياسية أكبر للمساعدة على تحقيق مستقبل يليق فعلاً بجيلنا المقبل، ويقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد شويسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي بداية، سيدتي الرئيسة، أن أتقدم إليك وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهنئة على انتخابكم الذي تستحقونه، وأن أؤكد لكم على دعم وفدي الكامل لكم في تصريف مهامكم.

تؤيد منغوليا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدي بعض الملاحظات من منظور دوليتي، تتعلق بمسائل تهم بلدي.

وفقاً لما جاء في حولية معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ٢٠٠٦، كان ١٧ صراعاً مسلحاً تدور في ١٦ مكاناً من العالم في عام ٢٠٠٥. وتلاحظ الحولية أنه يوجد انخفاض مطرد في عدد الصراعات منذ عام ١٩٩٩؛ وأن عدد الصراعات في عام ٢٠٠٥ كان الأقل أثناء فترة ما بعد الحرب الباردة كلها. وعلى الرغم من هذه الإحصائيات، فإن العالم حولنا لا يمكن أن يوصف بأنه مكان آمن للعيش فيه. فالعنف والهجمات الإرهابية والتهديدات والتحديات الأمنية الأخرى لا تزال تدمر حياة الناس اليومية، دافعة المجتمعات الفقيرة إلى أعماق أعمق في هاوية اليأس والشقاء، وملحقة الضرر بالتنمية العالمية. وكان الصراع الأخير في لبنان تذكرة محزنة بهشاشة أمن وسلم البشرية في عالم اليوم.

انتشار أسلحة الدمار الشامل – أو حتى مجرد وجود ترسانات هذه الأسلحة – وتهديدات الإرهابيين المتزايدة واستمرار حصول عناصر من غير الدول على منظومات أسلحة تزداد تقدماً باطراد تؤثر سلباً على سلم واستقرار العالم. ولسوء الطالع، يسود الآن شعور بالإحباط بين الدول الأعضاء بسبب الحالة الراهنة في الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، ويشاطر وفدي الآخرين ذلك الشعور.

والحق أن الحالة لا تدعو إلى التفاؤل. فالهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة حول نزع السلاح – مؤتمر نزع السلاح – ما فتئت مشلولة طوال تسع دورات متتالية، رغم أنه كان هناك، في دورة عام ٢٠٠٦، إحساس ما بأن من الممكن أن تحدث تطورات إيجابية.

أما هيئة نزع السلاح، فرغم أنها قد تمكنت من استئناف عملها بعد عامين من الجمود بالنسبة إلى جدول أعمالها، فإنها عجزت عن إحراز تقدم ملموس في آخر دورة لها. وعلاوة على ذلك، فإن فشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وسكوت الوثيقة الختامية لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥ العالمي سكوتا يثير الدهشة عن نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وفي فترة أحدث عهدا، فشل مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كانت كلها نكسات رئيسية.

وعلى الرغم مما ذكرنا أعلاه، يرى وفدي أننا يجب ألا نستسلم للتشاؤم. وإني مقتنع بأن الحالة الراهنة تقتضي من جميع الدول الأعضاء أن تتحلى بإرادة سياسية وتصميم متجددين، فضلا عن مزيد من المرونة، للخروج من الطريق المسدود حاليا أمام شتى هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

فلنستفد على أكمل وجه من دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة لإجراء حوار صريح وبنَّاء في سبيل سد الثغرة القائمة بين مختلف المواقف، لما فيه صالحنا جميعا.

ومنغوليا، إذ تسترشد بمبادئ وأهداف سياستها الخارجية السلمية، التي تنعكس في صكوك، منها دستورها و ”مفاهيم السياسة الخارجية والأمن القومي“، ما فتئت تسعى باطراد إلى تحقيق هدف نزع السلاح عالميا، مع وضع نزع السلاح النووي في صدارة أولوياتها. ونظرا إلى ما للأسلحة النووية من قدرة تدمير مريعة، ترى منغوليا أن جعل العالم خاليا من السلاح النووي من شأنه تعزيز الأمن العالمي وأمن منغوليا الوطني على حد سواء.

وتدعو منغوليا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار ونزع السلاح، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية تدعوها إلى أن تنضم إليها وإلى تعزيز النظام الدولي الذي تُقره تلك المعاهدات.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم صك ملزم قانونا، متوفر للمجتمع الدولي، للحد من انتشار الأسلحة النووية والعمل على القضاء عليها بصورة مبرمة ولتعزيز التعاون فيما بين الدول في مجال استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويلتزم بلدي كل الالتزام بالتنفيذ التام لمقررات مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. ونحن نؤمن على وجه التخصيص بأن الخطوات العملية الـ ١٣ والجهود المطردة والتدريجية، المبذولة لتنفيذ المادة السادسة من هذه المعاهدة يجب العمل بها على أتم وجه.

وعلى ضوء التحديات الراهنة التي يواجهها نظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، ينبغي أن نركز الآن على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل، لتأمين خروجه بنتيجة ناجحة.

ويكرر وفدي مرة أخرى تأييده الشديد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهمية سريان مفعولها بصورة عاجلة. وتؤيد منغوليا أيضا التبكير في إبرام صك عالمي غير مشروط، وملزم قانونا، خاص بتأكيدات تُعطى للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية على سبيل الأولوية، فضلا عن عقد معاهدة لا تمييز فيها، متعددة الأطراف ويمكن التحقق من العمل بها دوليا وعمليا، تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة النووية.

ووفقا للكتاب السنوي المشار إليه آنفا، وَقَعت أكثرية الصراعات الكبرى، عام ٢٠٠٥، في آسيا. ولا يسع بلدي إلا القلق إزاء هذه الملاحظة. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الصراعات القائمة في القارة المذكورة، تشكل مسألتان تتعلقان بعدم الانتشار النووي مصدر قلق لبلدان تقع في آسيا وخارجها على حد سواء، هما البرنامجان النوويان في جمهورية إيران الإسلامية وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتؤمن منغوليا إيمانا وطيدا في حق الدول غير النووية، غير القابل للتصرف – حق الدول التي امتثلت امتثالا كليا لواجباتها بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – في المشاركة في أوسع تبادل ممكن للتجهيزات والمواد والمعلومات التقنية والعلمية الخاصة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي نفس الوقت، وبالنظر إلى برنامج إيران النووي نلاحظ أيضا أن عملية استخلاص النتائج فيما يتصل بعدم وجود مواد وأنشطة غير معلنة في

إيران، هي عملية متواصلة، فيها هدر للوقت. ومن الأمور الهامة أن تواصل إيران تعاونها بصورة فعلية تامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لحل المسائل العالقة بغية بناء الثقة وحل هذه المسألة حلا سلميا.

إن منغوليا، وهي من أمم شمال – شرق آسيا، بمركزها المعترف به دوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، تؤيد أن يكون شبه جزيرة كوريا خاليا من السلاح النووي، وتولي أهمية بالغة لحل مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوسائل السلمية، عن طريق المفاوضات وبالتبكير في استئناف المحادثات السداسية.

ومنطقة شمال شرق آسيا قد تكون، بسبب خلفيتها التاريخية وواقعها الجيوسياسي، المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي تفتقر إلى آلية على الصعيد الحكومي، يمكن فيها مناقشة المسائل الأمنية موضع الاهتمام، بصورة جماعية. وتُبرز الحالة الحاضرة في منطقتنا الفرعية أهمية ووجاهة الاقتراح الذي قدمته منغوليا عام ٢٠٠٠ على منبر قاعة الجمعية العامة، والذي يرمي إلى إشراك بلدان شمال شرقي آسيا في حوار أمني – سياسي على أرفع مستوى.

ولربما آن الأوان النظر في إمكان الشروع في حوار من هذا القبيل، يبدأ بتبادل حر للآراء في إطار مناقشات كهذه، فيما بين الوفود المعنية أثناء دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة هذه.

لقد كان بلدي، ولا يزال، شديد التأييد لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصر حاسم الأهمية من عناصر النظام العالمي لمنع الانتشار، وتدبير هام من تدابير بناء الثقة في مختلف مناطق العالم.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي ترحيبا حارا بتوقيع خمس من دول آسيا الوسطى معاهدة منطقة خالية من الأسلحة النووية يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في سيميبالاتنسك. وذلك إسهام هام في بناء الثقة والاستقرار في آسيا.

ختاما، اسمحوا لي بأن أشير إلى أن منغوليا ستقدم، هذا العام أيضا، مشروع القرار الذي تقدمه كل سنتين، عن أمن منغوليا الدولي ومركزها كبلد خال من الأسلحة النووية، ونحن نتطلع بأمل إلى إقراره بتوافق الآراء، على غرار ما حصل في الدورة السابقة.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بأن أبدأ بتهنئتك على انتخابك وعلى انتخاب سائر أعضاء المكتب لتوجيه عملنا. وتقر كولومبيا بالتزام بلدك بنزع السلاح العام الكامل بجميع جوانبه، ونحن على ثقة بأن اللجنة الأولى ستتمكن، بفضل مهاراتك المهنية وصفاتك الشخصية، من الوصول بنجاح إلى غاية عملها في هذه الدورة. ويود وفدي أيضا أن يُرحب ترحيبا حارا بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبواكي تناكا، الذي نتمنى له كل النجاح الممكن في عمله مع رئاسة هذه اللجنة الهامة.

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به يوم أمس وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

قبل عام واحد، وفي هذا المنتدى بالذات، أبدينا أسفنا للحالة المحزنة لعملية نزع السلاح. وقد كان غياب توصيات محددة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من الوثيقة التي أقرها رؤساء الدول والحكومات عام ٢٠٠٥ انعكاسا للصعوبات المحدقة بالتعددية في هذا المجال. ومنذ ذلك الاجتماع، لم يحصل سوى تغير ضئيل – إن حصل – في هذا الصدد. بل على النقيض، لا تزال النكسات من قبيل فشل مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووصول أعمال مؤتمر نزع

السلاح في جنيف إلى طريق مسدود في السنوات الأخيرة – لا تزال من دواعي القلق البالغ لبلدان كبلدي، التي تحبذ رؤية آلية نزع السلاح تعمل بكامل قدرتها.

وقد شعر وفدي بقلق خاص إزاء النتيجة التي انتهى إليها مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود هنا في نيويورك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه الماضيين. وبوصف كولومبيا أحد البلدان الأكثر تأثراً بآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإنها تشعر بأسف عميق على فشل مؤتمر الاستعراض في التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية تبرز شواغل ومبادرات الدول في مكافحتها هذه المشكلة. ولا يزال برنامج العمل لعام ٢٠٠١ حجر الزاوية في الجهود التي يتعين بذلها لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، التي تودي بحياة عدد كبير من الناس كل عام في جميع أنحاء العالم. ونؤكد مجدداً أيضاً دعمنا للمبادئ الواردة في إعلان أنتيغوا، بغواتيمالا، الذي وقعته بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو الماضي.

في السنوات الأخيرة، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان، قدمت كولومبيا مشاريع قرارات تحت عنوان ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“؛ وستقدم مرة أخرى نصاً مماثلاً في اللجنة الأولى في هذه الدورة. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا العام دعم الوفود القيِّم لهذه المسألة الهامة منذ تقديمها – وهو دعم تجلى في الاعتماد السنوي لمشاريع القرارات بتوافق الآراء.

على الرغم من أن المشهد المعروض أمامنا يبدو قاتماً، تود كولومبيا أن تؤكد مجدداً ثقتها بالتعددية بوصفها مسارا ضرورياً لتقوية جهودنا والاستمرار في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولبلوغ تلك الغاية، يدعو وفدي مرة أخرى لاستعادة الدور المركزي للجنة الأولى في سياق الولاية المناطة بالجمعية العامة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولتحقيق نزع السلاح العام الكامل، الذي تشجعه كولومبيا بوصفه سياسة للدولة، وقع بلدي جميع الصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وفي هذه الفئة، لا شك في أن الأسلحة النووية لا تزال أكثر الأسلحة قدرة على التدمير. ولهذا السبب، يظل نزع السلاح النووي أحد أولويات سياسة كولومبيا الخارجية في ميدان نزع السلاح الشامل. وفي هذا المجال، ترحب كولومبيا بالاتفاق الذي توصلت إليه في أيلول/سبتمبر خمسة بلدان في آسيا الوسطى، والذي أنشئت بموجبه منطقة جديدة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة سيميبالاتنسك.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فإن الصعوبات الدستورية الناشئة عن حظر التسديد بأثر رجعي حالت دون مصادقة كولومبيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ندعمها بالكامل روحاً ونصاً. وسيواصل بلدي السعي للتغلب على الصعوبات المتعلقة بهذه الحالة، التي سنتناولها بقدر أكبر من التفصيل أثناء مناقشة المواضيع ذات الصلة في هذه اللجنة.

تنتظرنا تحديات كبيرة أثناء هذه الجمعية العامة. ونحن واثقون بأننا سنتمكن من تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية بشأن قائمة بنود جدول الأعمال الطويلة المعروضة علينا. وسيشارك وفدي بنشاط وعلى نحو ملموس في مناقشات المواضيع في اللجنة الأولى في هذه الدورة.

السيد بيرد (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفد أستراليا بالتهنئة إليك سيدتي على تعيينك رئيسة للجنة الأولى، ويتطلع إلى العمل معك عن كثب أثناء الشهر القادم.

وأود أن أشير إلى أن نسخة من هذا البيان ستتاح على موقع البعثة الأسترالية على شبكة الإنترنت.

نعرف جميعنا جيداً جداً المجتمع الدولي فشل في جني أي فائدة على الإطلاق من الفرص التي أتيحت مؤخراً لجعل عالمنا أكثر أمناً من خلال إجراء متعدد الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. فالمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ واجتماع القمة العالمي ومؤتمر هذا العام لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثبتت جميعها عجزها عن الاتفاق على أية نتائج موضوعية.

يجب أن نعمل ما هو أفضل من ذلك. وإذ نتطلع إلى بدء الدورة التالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٧، من الواضح أن من الضروري توفر إرادة سياسية معززة في التصدي لتحديات عدم الانتشار ليتسنى لنا الحفاظ على الفوائد التي تتلقاها جميع الدول من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيلزم تفكير جديد لتجنب تكرار الفشل الذي شاهدناه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ ولتوجيه عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار على نحو أفضل لتعالج تهديدات الانتشار الحالية. وتتطلع أستراليا أيضاً إلى تركيز متجدد في اللجنة الأولى هذا العام على تدابير عملية لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

في البيئة الأمنية المعقدة الحالية لا توجد أداة واحدة تستطيع أن ترقى إلى مستوى تحديات الشواغل المتعلقة بالانتشار التي تمثلها الدول أو الجهات الفاعلة التي ليست دولة. ولهذا السبب، نؤيد الأخذ بنهج شامل متعدد الجوانب تجاه انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا نزع السلاح والحد من الأسلحة، بما في ذلك من خلال المشاركة في نظم ضوابط التصدير. وتشجع أستراليا قيام مجلس الأمن بدور أنشط وأكثر حزماً فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويثبت قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن المسؤولية عن مواجهة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل تقع بالكامل في إطار ولاية مجلس الأمن. ونرحب بقرار مجلس الأمن توسيع ولاية ونطاق عمل اللجنة المنشأة بالقرار ١٥٤٠. ونؤيد أيضاً عمل المجلس المتعلق ببرنامج إيران النووي وأنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالقذائف، خاصة في ضوء الإعلان المقلق جداً الذي أعلن فيه البلد الأخير اليوم أنه يخطط لإجراء تجربة نووية.

صادف أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة ستخلص العالم إلى الأبد من تجريب الأسلحة النووية. وقد أثبت التصويت في العام الماضي في هذه اللجنة أن عدداً كبيراً جداً من البلدان ينظر إلى المعاهدة على أنها إسهام حيوي في نزع السلاح وعدم الانتشار. وأستراليا من خلال دورها كمنسق للمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تشجع بنشاط على دخول المعاهدة حيز النفاذ. ومرة أخرى هذا العام، ستقدم أستراليا في اللجنة الأولى مشروع قرار يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومرة أخرى أيضا، ستقدم أستراليا مشروع قرار يتعلق بالألغام الأرضية. وكانت أستراليا من الدول الأصلية الموقعة على اتفاقية حظر الألغام، وبوصفها الرئيس الحالي لاجتماعات الدول الأطراف، استهلت استراتيجية لجعل هذه الاتفاقية عالمية. وفي العام الماضي، التزمت أستراليا بتقديم مبلغ ٧٥ مليون دولار أخرى على مدى خمس سنوات للإجراءات المتعلقة بالألغام.

إطار عدم الانتشار والحد من الأسلحة الحالي المتعدد الأطراف يجب أن يُستكمل أيضاً بتدابير منسقة ومركزة

تركيزاً عملياً. وأستراليا مؤيد قوي للمبادرة الأمنية المتعلقة بالانتشار، وقد دأبت على الدعوة إلى اتخاذ تدابير من قبيل البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية بوصفها إجراءات عملية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وأستراليا أيضاً من بين معدّي مشروع قرار جديد في اللجنة الأولى سيوفر أساساً للعمل من أجل إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة.

ويحدونا الأمل في أن تنتج اللجنة الأولى هذا العام مشاريع قرارات قوية فعالة تمكن المجتمع الدولي من أن يعالج، بطريقة عملية، الأخطار الحالية والناشئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولكم، سيادة الرئيسة، دعمنا الذي لا يتزعزع في تحقيق هذه الغاية.

السيد موبوري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أهنئك سيدتي الرئيسة بمناسبة توليك رئاسة هذه اللجنة الهامة. ويثق وفدي كل الثقة بقدرتك على الارتقاء إلى مستوى التحدي. ونتطلع إلى العمل معك عن كثب بغية تحقيق نتائج إيجابية في مداولاتنا.

نشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على عرضه الحافل بالأفكار المتعلق بالتحديات العديدة التي نواجهها حالياً في عملنا الهام المتعلق بنزع السلاح اليوم. ونحن نتفق معه في تقييمه المتعلق بجميع القضايا، لا سيما النتائج المحبطة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن كينيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وتؤيد كذلك البيان الذي سوف يلقيه ممثل نيجيريا نيابة عن الاتحاد الأفريقي.

تولي كينيا أهمية كبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها. وتدعم كينيا جميع الجهود الرامية إلى معالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار المعلقة بكل جوانبها. إننا نحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن تتعاون بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنفذ التزاماتها وفقا للمعاهدة. ونشجع كذلك تلك الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة على أن تنضم إليها وذلك لضمان دعم أكبر لتحقيق أهداف المعاهدة الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وإرساء ثقافة الاستعمالات السلمية للطاقة النووية وتعزيز نزع السلاح العام والشامل.

إن الآثار السلبية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على منطقتنا وعلى أي مكان آخر في العالم موثّقة جيدا. وموقف كينيا لا لبس فيه إزاء معركة بذل الجهود الشاملة والمتواصلة لمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبها ومكافحتها والقضاء عليها. ونعلق أهمية كبرى على تقليل الطلب على الأسلحة الصغيرة على المستويين الداخلي والإقليمي معا. ولقد اتخذت كينيا تدابير مدروسة لمواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة من خلال اعتماد سياسة وطنية وخطة عمل، وإنشاء فرق عمل على مستوى الأقاليم والمناطق، وتدمير الأسلحة، وتعزيز نظم التنسيق الوطني، واشتراك المجتمع المدني ودمج هذه الجهود في برامج تنمية المجتمع.

وما زالت كينيا تعلق أهمية كبرى على برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل

جوانبها. ويقدم برنامج العمل خريطة طريق لمواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أنّ هذا البرنامج بحاجة إلى أن تدعمه مبادئ عالمية واضحة تنظم عمليات نقل هذه الأسلحة. وهذه المبادئ، إذا اعتمدت، باستطاعتها أن توفر أساسا صلبا لصك عالمي ملزم قانونا. ومع أن هذا يبدو أمرا طموحا، إلا أنه قد تم في العديد من مناطق العالم إحراز الكثير على المستويين دون الإقليمي والإقليمي من حيث تطوير معايير مشتركة لمواجهة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستوى الدولي. وتشمل الأمثلة على ذلك أفضل المبادئ التوجيهية التي طبقت في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان نيروبي، وبروتوكول نيروبي الخاص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٤ الخاص بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة، ومدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٨ المتعلقة بصادرات الأسلحة، وموقف الاتحاد الأوروبي الموحد لعام ٢٠٠٣ الخاص بالحد من السمسرة في الأسلحة.

وهناك أوجه شبه مشتركة بين المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف الرئيسية، ويوجد توافق في الآراء على عدد من المعايير المحددة التي ينبغي أن تتضمنها المراقبة الفعالة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لكن ما ينقصنا هو المعايير العالمية. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهود وأن تكون لدينا الإرادة السياسية والشجاعة لنضيف إلى التقدم الذي تم إحرازه إقليميا بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية لمراقبة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تكون قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي. وإن الفقرة ١١ من الفرع الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توفر الأساس القانوني المثالي لهذا الاتفاق. ولذا، فإننا نحث الدول على اغتنام هذه الفرصة لتحقيق تقدم ملموس في هذه القضية.

في شهر تموز/يوليه الماضي، أعربت كينيا عن عميق خيبتها لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي من التوصل إلى وثيقة ختامية أساسية. ثم أعلنا مع آخرين التزامنا بالمضي قدما على نحو أكثر ملاءمة خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. واليوم تعمل كينيا مع دول أخرى على تقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى يقضي بإبرام هيكل دولي فعال من شأنه أن ينظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية كي نمنع عمليات بيع هذه الأسلحة أو نقلها ومكافحتها والقضاء عليها وهي التي يمكن أن تشجع الصراعات أو الجريمة أو الإرهاب. وسوف نعمل على نحو وثيق مع جميع الوفود كي يؤتي هذا العمل ثماره. ونحث جميع الوفود على اغتنام هذه الفرصة التاريخية والانضمام إلينا في التوصل إلى هذه النتيجة الهامة.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، أشارت كينيا إلى أن حلول نزع السلاح المتعددة الأطراف كانت تعاني من الإجهاد (انظر A/C.1/60/PV.7). ولقد رحبنا وأيدنا الاقتراح الرامي إلى الشروع في العمل على قضايا معينة وذات أولوية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار بغية إعادة تفعيل دبلوماسية نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح. وكانت ستة بلدان، كينيا من بينها، قد قامت بطرح هذه المبادرة إلا أنها تراجعت عنها عندما تسببت تطورات جديدة بوقف هذه العملية. ونحن على استعداد لاستكشاف هذه المبادرة خلال الدورة الراهنة إذا أحسسنا في الواقع أن ''الاعتراض بتوافق الآراء'' سيواصل إحباط جهودنا.

أود أن أختتم كلامي بالتأكيد من جديد على التزام وفدي بأهداف نزع السلاح التي هي مبرر وجود اللجنة الأولى.

السيد أوديديبيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود، يا سيدتي، أن أتقدم إليكم باسم المجموعة الأفريقية بالتهنئة

لانتخابكم رئيسة اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وتود المجموعة الأفريقية كذلك أن تتقدم، من خلالكم، بالتهنئة إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين. إن المجموعة تثق بقدرتكم على إدارة دفة أعمال هذه اللجنة كي تتكلل أعمالها بالنجاح. إنني أؤكد لكم ولأعضاء المكتب أن المجموعة الأفريقية ستقدم كل الدعم والتعاون في القيام بالمهمة الماثلة أمامنا.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد التزامها بنزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. وتؤمن المجموعة بضرورة مواصلة السعي لتحقيق هدف عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل جوانبه في نهاية المطاف.

وما زالت المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الإنسانية. لقد أصبح من الضروري إذا البدء بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي مبكرا إلى إبرام اتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتجربة ونشر وتكديس ونقل الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها أو استعمالها، والدعوة إلى التخلص منها تماما. وينبغي أن يكون من بين الخطوات الأولى لتحقيق هذا الهدف، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع فورا عن تحسين نوعية الرؤوس الحربية النووية ونظم إطلاقها، وعن تطويرها وإنتاجها وتخزينها. وإلى أن يتم التخلص بالكامل من هذه الأسلحة، ينبغي وضع صك دولي ملزم قانونا تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وكتدبير هام لبناء الثقة، فإن هذا الصك سيقلل دون شك من التوتر السياسي الدولي الراهن في أجزاء معينة من العالم، لا سيما تلك التي تشكل مصدر قلق عالمي. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية ضمان أن تكون أية عملية لنزع السلاح النووي لا رجعة عنها وشفافة ويمكن التحقق منها لكي تكون ذات معنى.

إن المجموعة الأفريقية تدرك أن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كانت نقطة تحول في تاريخ الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي. وتود المجموعة أن تعرب مرة ثانية عن أسفها لعدم تنفيذ الوثيقة الختامية لتلك الدورة بعد ٢٨ عاما من اعتمادها. وتؤكد المجوعة الأفريقية على ضرورة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية إضفاء معنى حقيقي على عملية نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد إيمانها بأن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أداة حيوية لصون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد المجموعة الخطوات العملية الـ ١٣ التي وافق عليها في عام ٢٠٠٠ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار لبذل الجهود المنظمة والمتواصلة لتنفيذ الالتزامات القاطعة التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق التخلص التام من ترساناتها مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تواصل المجموعة الإعراب عن أسفها لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٥ من التوصل إلى نتيجة ذات معنى.

تكرر المجموعة الأفريقية التأكيد على دعمها الطويل الأجل للإلغاء التام لجميع التجارب النووية. وتشدد المجموعة على أهمية تحقيق تقيّد شامل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك تقيّد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة الإعلان الوزاري المشترك المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية، الذي اعتمد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، من المهم استمرار الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو لأي جهاز نووي آخر.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف السارية لضمان الامتثال التام لهذه الاتفاقات وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، وضمان عالميتها. وتؤكد المجموعة مجدداً إيمانها القوي بتعزيز آلية نزع السلاح الموجودة كوسيلة لإحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن شعورها بالإحباط العميق لاستمرار فشل مؤتمر نزع السلاح في بدء عمل مضموني. وتدعو المجموعة مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على جدول أعمال في أقرب وقت ممكن ليتسنى البدء في مفاوضات مضمونية.

وتكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن دعمها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دولياً والمنشأة على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع دول آسيا الوسطى في ٨ أيلول/سبتمبر على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتذكّر المجموعة بقرار الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير، الذي دعت فيه الدول التي لم توقع أو تصادق على معاهدة بليندابا المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أو على بروتوكولاتها أن تفعل ذلك حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. ونحث الدول المعنية على تنفيذ قرار المجلس أو الامتثال لأحكامه، حسب ما ينطبق عليها، في أسرع وقت ممكن.

وتدعو المجموعة الأفريقية الدول لاتخاذ تدابير مناسبة لمنع أي إلقاء للنفايات النووية أو المشعة ينتهك سيادة الدول. وفي هذا الخصوص، تذكر المجموعة بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩١، المتعلق باتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة حركتها عبر الحدود. وتدعو المجموعة أيضاً إلى التنفيذ الفعال لمدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالحركة الدولية للنفايات المشعة عبر الحدود، التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كوسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تكرر الإعراب عن إيمانها، كما جاء أيضاً في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه عنصراً رئيسياً من عناصر تعزيز الأمن على الأجل الطويل وتهيئة الظروف لتنمية مستدامة في العديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية الأفريقية. ولتحقيق النتائج المرجوة، يتعين أن يتصدى المجتمع الدولي للتهديد الذي تشكله تجارة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة على نحو شامل عملي المنحى. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن أسفها لفشل مؤتمر استعراض برنامج العمل في الاتفاق على وثيقة ختامية. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، ندعو جميع الدول إلى إيجاد حل للخروج من هذا المأزق.

أخيرا، ستظل المجموعة الأفريقية تدعم إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بالسمسرة، لأن السمسرة تلعب دورا هاما في تجارة الأسلحة غير المشروعة.

السيد النجم (الكويت): يسرني في البداية أن أعرب لكم، باسم دولة الكويت، عن تهانئنا الخالصة بمناسبة

انتخابكم، سيدتي، رئيسة للجنة الأولى. ونؤكد لكم استعداد وفد بلدي للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم. وأتقدم أيضاً لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابهم.

كما لا يفوتني أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على كلمته في بداية المناقشة العامة. وأؤيد ما جاء في بيان إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد بعث الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، في مناسبتين في العام الماضي، إشارة واضحة تشير إلى تزايد الانقسام الدولي بشأن ما يمكن أن يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. إلا أن ضياع الفرص لتناول أشد المشاكل إلحاحاً يجعل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية أكثر تصميماً في تناولها هذه المسألة الهامة والسعي إلى أن تضع نفسها على أعتاب مرحلة تاريخية، إن تمكنت من تجاوز الخلافات والتعاون من أجل القضاء على الأخطار النووية.

وفي الوقت الذي يدرك فيه المجتمع الدولي مخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين، فإن التقدم المطلوب للقضاء على هذه المخاطر لم يتحقق لعدم وجود إرادة سياسية لدى البعض للالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مما يؤكد أهمية مواصلة الجهود والمساعي واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة وإحياء الاتفاقيات المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح.

لقد قامت الكويت، إيمانا منها بأهمية العمل الجماعي، بالتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بدءا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومرورا باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية السامة وتدمير تلك الأسلحة، إضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، وانتهاء باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وإننا نحث جميع الدول على عقد اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبار هذا النظام في مجمله معياراً أساسياً.

ونرى أن البروتوكول الإضافي الملحق بنظام الضمانات يعتبر آلية لاحقة لرفض الأنشطة النووية المحظورة وغير المعلنة. كما نأمل أن تمتثل جميع الدول الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية وفي اتفاق الضمانات، وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تبديد كل ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برنامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

وفي هذا السياق، نطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تمتلك أسلحة نووية، متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية، بأن تنضم فوراً إلى المعاهدة وأن تتخلص من ترسانتها النووية، وأن تُخضِع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد على موقفنا بجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من أسلحة الدمار الشامل. ونطالب المجتمع الدولي بالعمل على وقف مبيعات الوسائل العلمية والتكنولوجية لإسرائيل، أو لأية دولة أخرى تسعى لتطوير برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وننوه هنا بفتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٧ بعدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لحل النزاعات. ونجدد تأييدنا لإبرام معاهدة غير

تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

تحث دولة الكويت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة على مواصلة التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد المخاوف حول طبيعة برنامجها النووي؛ وتؤيد منح الدبلوماسية كامل الوقت من أجل ضمان الوصول إلى حل سلمي يجنب المنطقة المزيد من الأزمات، ويمكن تحقيقه من خلال تحلي جميع الأطراف المعنية بالمرونة والحكمة والمسؤولية. على أن تؤخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية التي يقد تنجم من جراء بناء مفاعل بوشهر النووي على ساحل الخليج، حيث تعتمد الدول المجاورة على تحلية مياه البحر كمصدر رئيسي لمياه الشرب، إضافة إلى أن عواصمها لا تبعد سوى عشرات الكيلومترات عن هذا المفاعل.

لقد جدد مجلس الأمن في قراره ١٦٧٣ (٢٠٠٦) في نيسان/أبريل الماضي مطلبه الوارد في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. وقد رحبت الكويت بهذا القرار، وقدمت تقريرها الوطني إلى الأمانة العامة الذي وضح الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام هذا القرار. ونذكّر في هذا الشأن، بقيام الكويت بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

ودولة الكويت تؤكد على ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة إلى التصديق عليها، خاصة الدول التي يستلزم تصديقها دخول المعاهدة حيز النفاذ، كما يدعو الدول النووية بشكل خاص إلى الاستمرار بالالتزام بوقف أو تعليق إجراء أية تجارب نووية إلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، رحبت الكويت باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ صكا دوليا يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها (المقرر ٥١٩/٦٠). ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة انتهى دون الاتفاق على اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد، إلا أنه نجح في جعل هذه القضية محط اهتمام المجتمع الدولي، حيث تسببت هذه الأسلحة في إدامة الكثير من الصراعات وسقوط مئات الآلاف من الضحايا وتعطيل عجلة التنمية، خاصة في الدول النامية.

وفي الختام، نأمل أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والشمولية وأن تهدف إلى التوصل لتوافق في الآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيد برباش (الجماهيرية العربية الليبية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أعبر لكم عن خالص التهنئة على انتخابكم رئيسة لهذه اللجنة الموقرة، وكذلك أعضاء المكتب الموقرين. ونحن على ثقة تامة بأنكم ستقودون أعمالنا بكل كفاءة واقتدار لما تتمتعون به من خبرة ومهارة دبلوماسية عالية. وسيتعاون وفد بلادي معكم تعاونا تاما لإنجاز مهمتكم السامية.

ووفد بلادي يؤيد ما جاء في كلمة مندوب إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وكلمة مندوب نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

إن استتباب السلم والأمن الدوليين من الأهداف السامية التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ولا شك أن نزع السلاح الشامل والكامل بدءا بأسلحة الدمار الشامل يشكل العنصر الأساسي في تحقيق هذا الهدف. ولن يتم ذلك إلا بتعاون جميع الدول الأعضاء بحسن نية وبشفافية تامة.

وعند الحديث عن أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار النووي ينبغي عدم الخلط بين برامج التسلح وبرامج استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، حيث يكفل القانون الدولي حق جميع الدول في إجراء البحوث وتطوير القدرات العلمية لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. وتؤيد بلادي دوما اللجوء إلى المفاوضات وإعطاء الوقت الكافي للحوار بغية إيجاد حلول عادلة لجميع المشاكل التي تواجه المجموعة الدولية، بدلا من اللجوء إلى أسلوب التهديد وفرض العقوبات الذي لا يؤدي إلى حل للمشاكل بل يزيدها تفاقما وتعقيدا.

وبلادي تواصل تعاونها بكل مصداقية وبشفافية تامة مع المنظمات والوكالات الدولية، ومع الدول التي أبدت استعدادها للتعاون من أجل التنفيذ الكامل لما جاء في المبادرة الطوعية التي أعلنتها بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وللمساعدة في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، حيث تجري عملية مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام ونصوص تلك الاتفاقيات والقرارات الدولية. وقد تم بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إيداع وثائق التصديق على البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووثائق التصديق الخاصة بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، كما تم التوقيع على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وعلى الصعيد العملي، يجري تحويل المرافق وتسخير كل الإمكانيات لتحقيق برامج التنمية الطموحة في المجالات السلمية. وفي هذا الصدد، تعرب بلادي عن امتنانها وتقديرها للمنظمات والدول التي تعمل معها في هذا الاتجاه، والشكر موصول إلى مجموعة الدول الثماني على ما أبدته من استعداد للتعاون.

لقد تقدمت بلادي بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بطلب رسمي إلى منتدى نظام مراقبة تقنية القذائف للحصول على عضويته، واتبعت ذلك باتخاذ خطوات عملية للالتزام بحيازة الصواريخ ذات المعايير المطابقة لنظام مراقبة تقنية القذائف، وإحكام السيطرة والرقابة على الصادرات، وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار. كما أوفت بالتزاماتها تجاه مدونة لاهاي للسلوك ضد انتشار الصواريخ البالستية التي كان بلدي من الدول الأولى التي وقّعت عليها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بمدينة لاهاي، وعليه يتطلع بلدي إلى موافقة الدول الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف على طلبها في أقرب وقت ممكن.

يضم بلدي صوته للدول التي أعربت عن الأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وكذلك المؤتمر الاستعراضي الخاص بمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة خلال العام الحالي ٢٠٠٦، ويدعو إلى ضرورة تفعيل مؤتمر نزع السلاح باعتباره جهازا يمثل التعددية الضرورية، ومحفلا مناسبا لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح.

يرحب بلدي بزيادة التفهم الدولي، ويقدر الجهود المبذولة من أجل إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الصدد يود التأكيد مجددا على ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من تلك الأسلحة لما

لذلك من أهمية بالغة في تحقيق السلم والأمن ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع، إلا أن هذا الهدف ما زال بعيد المنال لاستمرار إسرائيل في امتلاك وتصنيع أسلحة الدمار الشامل دون رقيب أو حسيب، ورفضها الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وهو أمر يشكل تهديدا مستمرا، وخطرا محدقا بأمن وسلامة المنطقة والعالم أجمع، مما يحتم على الدول الكبرى ضرورة تحمل مسؤولياتها كاملة في أن تمارس ضغوطها على إسرائيل للانضمام إلى كافة معاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية.

إن إنهاء سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية المتبعة حاليا، وعقد ترتيبات دولية فعالة لتوفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة الدمار الشامل، من شأنه إشاعة الطمأنينة وتلاشي القلق لدى دول المنطقة كافة، وهو ما سيثنيها عن التفكير في تصنيع أو حيازة تلك الأسلحة.

إضافة إلى ما يساور بلدي من قلق تجاه امتلاك العديد من الدول أسلحة الدمار الشامل، فإن هناك مشكلة يعاني منها بشكل مستمر منذ القرن الماضي، تتمثل في وجود عدد هائل من الألغام ومخلفات الحروب التي ما زالت تتسبب في قتل وإعاقة وجرح آلاف المواطنين الأبرياء، وإبطاء مسيرة التنمية وحركة الاستثمار في المناطق المزروعة بالألغام والمخلفات، ويؤكد بلدي مجددا على مطالبته الدول التي زرعت تلك الألغام بتحمل مسؤولياتها بتقديم المساعدة المادية والفنية لإزالتها وتقديم تعويض مناسب للضحايا وأسرهم. وقد انتسبت بلدي مؤخرا إلى منتدى الدول المتضررة من الألغام بغية حشد مزيد من الدعم لإيجاد حل لهذه المشكلة.

ويدعو بلدي مجددا إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام وتواصل بين شعوب المنطقة بما يحقق المصالح المشتركة ويساهم في صنع التقدم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إزالة القواعد العسكرية والأساطيل الأجنبية، واحترام سيادة كل دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

في الختام يؤكد بلدي على حرصه واستعداده الدائم للمساهمة في كل جهد دولي يرمي إلى تحقيق نزع السلاح، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، اقتناعا منه بأن السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي لا يتحققان بتصنيع وحيازة أسلحة الدمار الشامل، وإنما يتم تحقيقهما بزيادة وتعزيز التفاهم الدولي، ودعم التعاون بين الشعوب في المجالات كافة. وفي هذا السياق يود بلدي التأكيد على دعمه للطلب من الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها التي تتجاوز المعايير المتفق عليها في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف بأن تضع برنامجا محددا للتخلص منها جميعا، وصولا إلى عالم تسوده الطمأنينة والسلام.

السيدة هيل (إريتريا) (تكلمت بالانكليزية): أود بداية ان أعرب عن أحر تهنئة وفدي لكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأتقدم بخالص الامتنان إلى سلفكم السفير تشوي يونغ – جن من جمهورية كوريا، الذي قاد عملنا إلى خاتمة ناجحة خلال الدورة الستين.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ونجتمع مرة أخرى في هذه اللجنة لتناول القضايا المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وينبغي ألا يكون من قبيل المفاجأة أن نتائج العام الماضي كانت مختلطة، حيث كانت كفة الانجازات توازي كفة التحديات.

ويأسف وفدي لإخفاق مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في الاتفاق على وثيقة ختامية من شأنها تحسين طريقة المضي قدما في تنفيذ البرنامج.

ولقد تدهور حقا مناخ الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة. ولقد توقفت الجهود الرامية إلى تعزيز المعاهدات الدولية بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ولم يصادق عدد كاف من الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولم تستهل المناقشات بعد بشأن المعاهدة التي تمس الحاجة إليها لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. ومع أنه لا يمكننا أن نتوقع تغيير المناخ الدولي الذي يشوبه شيء من التوتر بين عشية وضحاها، يرى وفدي أن هناك إجراءات يمكن اتخاذها من أجل بناء الثقة الدولية والمحافظة عليها بغية النهوض بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتشمل تلك الإجراءات تأكيد التزامنا الجماعي مجددا بالحفاظ على حرمة الاتفاقات الدولية والاعتراف المشترك بضرورة متابعة إحراز التقدم على جبهتي نزع السلاح وعدم الانتشار كلتيهما في نفس الوقت.

ويسر وفدي أن يؤكد من جديد أن بلدي، إريتريا، يلتزم التزاما عميقا بالجهود الدولية التي تستهدف الحد من الأسلحة وعدم الانتشار لكل أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. ووفقا لذلك، فإن إريتريا دولة طرف في العديد من الاتفاقيات المتعلقة بتحديد الأسلحة، بما فيها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد وقعت إريتريا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وهي دولة موقعة على مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا عضو نشط كذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويهتم بلدي اهتماما عميقا ودائما بصون السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلا عن التسوية السلمية والقانونية للنزاعات.

ولدى حكومتي اقتناع تام بأهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهي مستعدة لتنفيذ القرار النهائي والملزم للجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. و إريتريا ترغب كذلك في المساهمة في إقرار السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك الصدد، تنخرط إريتريا في الوقت الحالي في جهود المفاوضات الجماعية الرامية إلى توطيد السلم والاستقرار في السودان. وتستضيف حكومتي محادثات السلام لشرقي السودان بين الحكومة السودانية والجبهة الشرقية.

ويؤكد بلدي إدانته القوية للإرهاب بكل أشكاله ويتعهد بتقديم التعاون التام في مكافحة هذه الظاهرة. ولقد انضممنا إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته. وما برحت سلطات إنفاذ القانون في دولة إريتريا تعمل مع شركائها في بلدان أخرى من إقليمنا الفرعي وفي القارة عموما، فضلا عن التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) في تبادل المعلومات بشأن منع الإرهاب وقمعه.

وأخيرا، سيدتي، يود وفدي الإعراب عن أمله واقتناعه بقدرة هذه اللجنة على المضي قدما تحقيقا لمقاصدنا تحت قيادتكم. ويؤكد لكم وفدي تعاونه ودعمه الكاملين.

السيد الطائي (العراق): السيدة الرئيسة، يسر وفد بلادي أن ينضم إلى الوفود التي سبقته في تقديم التهنئة لكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة، متمنيا لكم النجاح في إدارة

أعمالها ومداولاتها وأنتم أهل لها. واعدا إياكم ومكتب الرئاسة بتقديم التعاون البناء للخروج بقرارات وتوصيات تحظى بقبول ورضا ممثلي الدول المحترمين كافة.

هناك حقيقة بديهية وهي أن الانتشار يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح وغياب الثقة والشفافية يولد الشك ويؤدي إلى التوترات والنزاعات ويُغري بالنزوع إلى حيازة أسلحة تقليدية وغير تقليدية. إن المصلحة الحقيقية للمجتمع الدولي هي المحافظة على الأمن الدولي، ومن ثم فلا بد أن يتم الالتزام بالحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، لأن عالما بدون ضوابط هو عالم خطر كما أن إقليما بدون ضوابط هو إقليم خطر أيضا. إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تواجه معضلة أمنية، وما زالت المنطقة بعيدة عن الأمن الراسخ وما زال خطر انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والقذائف يشكل مصدر قلق حقيقي في المنطقة. ومما زاد الوضع تعقيدا استفحال ظاهرة الإرهاب بكل أشكاله وألوانه الظلامية والوحشية.

إن العراق يؤمن بضرورة وأهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وعلى هذا الأساس يتحرك على مستوى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجامعة الدول العربية والمحافل الأخرى ذات الصلة، ويدعو بقوة إلى انضمام الدول كافة إلى معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص معاهدة منع الانتشار النووي وبدون تمييز، كما يطالب بتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة تشديد المطالبة والدعوة إلى انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي وإخضاع مرافقها النووية للنظام الدولي للمراقبة.

إن بلدي العراق، خاض تجربة مريرة من جراء سياسات النظام السابق الطائشة، كانت نتيجتها الخراب والدمار لاقتصاد البلد وضياع ثرواته وخيراته وإنفاقها على مشاريع أسلحة الدمار الشامل، التي كان النظام السابق، يعتقد أن امتلاكه لها سوف يحقق له أهدافه في السيطرة على المنطقة، إلا أن نتيجة ذلك كانت على العكس تماما وما آلت إليه الأحداث المعروفة للجميع يثبت ذلك.

إن قيادة العراق الجديدة تعمل على أن يكون العراق في عهده الجديد عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر الحاصل في منطقة الشرق الأوسط، وما يهمه الآن هو إعادة بناء البلد من جديد ليسهم مع بقية دول العالم في بناء حضارة الإنسان. إن هذه القيادة قد أكدت التزامها واحترامها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار. وتأكيدا لهذا التوجه نص الدستور الدائم لجمهورية العراق، الذي أيده ٧٩ في المائة من العراقيين في استفتاء شعبي في الفقرة (هـ) من مادته التاسعة على أن ”تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويُمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال“.

ولترجمة هذه الفقرة على أرض الواقع، فقد عملت الجهات العراقية المختصة على دراسة الاتفاقيات والمعاهدات التي لم ينضم إليها العراق بعد، وكثمرة لهذه الجهود، وافق مجلس الوزراء في بلادي على انضمام العراق إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ورُفعت التوصيات الخاصة بذلك إلى مجلس النواب، كونه الجهة التشريعية في البلد، للمصادقة على الانضمام وإقراره. وحاليا، يدرس الخبراء الانضمام إلى

البروتوكول النموذجي الإضافي لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن وفد بلادي سيدلي ببيانات أثناء مناقشات البنود كما سيعمل على تقديم مشاريع قرارات مع بقية الوفود وبما تعكس رغبتنا الأكيدة أن تكون هذه القرارات على مستوى التحديات والتطلعات. إن بلدي، العراق يواجه أبشع أنواع الإرهاب تخلفا وبشاعة، ويسعى بكل إيمان وهمة وثقة لبناء عراق جديد يتبوأ مكانه اللائق به بين مجتمع الأمم المتحضرة، مستفيدا من دروس التاريخ وعِبره ويعيد للعراق وجهه الواعد المفعم بالأمل، ويكون عامل خير واستقرار وتقدم وتسامح له ولجيرانه وللإنسانية جمعاء.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ونحن نستهل عملنا في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، أود أن أتقدم لكم ، سيدتي، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم تعاون الوفد السنغالي التام معكم في أداء واجباتكم.

وتؤيد السنغال تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ووفد نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود التشديد على القلق البالغ الذي يساور بلدي بسبب استمرار الجمود الذي يعتري العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد وصلت أهم آليات نزع السلاح – مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – كلها إلى طريق مسدود. ومما يزيد الأمر سوءا الصعوبات التي صودفت في التوصل إلى وثيقة ختامية قائمة على توافق الآراء في مؤتمر استعراض برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠٦.

وتحدث حالات الجمود هذه في تناول قضايا نزع السلاح في وقت يواجه المجتمع الدولي تحديات كبرى في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التوتر المرتبطة بالانتشار النووي.

ولذا لا تزال اللجنة الأولى تمثل المحفل الوحيد الذي لا يزال بالإمكان فيه الاشتراك في مناقشات واتخاذ قرارات. ولذلك فإننا نولي أهمية فائقة لعملنا، من حيث توجيه الحوافز وتوفيرها لعملية نزع السلاح وعدم الانتشار التي يعتريها الجمود حاليا. بيد أنه ينبغي لنا التشديد على أن نجاح مداولاتنا يرتهن إلى حد كبير بالتزام الوفود البناء بروح الانفتاح والتوافق.

وفي ذلك الصدد، تؤمن السنغال بأن القضايا التالية تكتسي أهمية خاصة ويتعين أن تتناولها اللجنة بشجاعة ورؤيا واضحة.

أولا تعزيز مرجعية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بكفالة عالمية تطبيقها ومساندة ركائزها الثلاث: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية.

ووضع ترتيبات بشأن الضمانات الأمنية السلبية يمكن أن يساعد في تعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن تلك الترتيبات أن تبدد مخاوف الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، وأن تستهل عهدا من الثقة لن يعود إلا بالفائدة على معاهدة عدم الانتشار. بيد أنه ينبغي لنا ألا نرتكب خطأ التفكير في أن معاهدة عدم الانتشار وحدها ستمكننا من تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار تتمتع بتأييد أكبر من التأييد الذي تتمتع به أي معاهدة أخرى من معاهدات نزع السلاح، بمصادقة ١٨٨ دولة عليها، فثمة حاجة إلى استكمالها بالبدء السريع لسريان معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، من ناحية، وبإبرام صك لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، من ناحية ثانية. ومن شأن الاعتراف الواجب بهذين الصكين، اللذين يتعلقان بالتحسين النوعي والتطوير الكمي للأسلحة النووية، على التوالي، أن يمكن المجتمع الدولي من أن يتخذ خطوة حاسمة صوب نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

والانتباه الذي نوليه للأسلحة النووية يجب ألا يصرف انتباهنا عن الأسلحة التقليدية، التي يجب أن تكون مراقبتها والحد منها من أولوياتنا. وهنا، يسر السنغال أن يكون فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأسلحة التقليدية لعام ٢٠٠٦، الذي أنشأه الأمين العام والذي كان لبلدي شرف المشاركة في أعماله، قد نجح في التوصل إلى نتائج توفيقية مُرضية ستزيد وتعزز الثقة فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية. بيد أن الفريق لم يتناول بعد على نحو مُرض مسألة عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تبقى مصدرا رئيسيا لقلق المجتمع الدولي، وعلى نحو خاص لمناطق التوتر، خصوصا أفريقيا.

وعقب فشل مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يبدو أن من الملح اتخاذ تدابير إضافية لضمان التنفيذ السليم لهذا الصك، الذي ينبغي أن يستكمل أيضا بسرعة بصك بشأن السمسرة بهذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ينبغي أن نضمن جعل الاتفاقيات المتعلقة بهذه المسائل أقوى وعالمية أكثر، وأن نضمن أيضا زيادة تبادل المعلومات. ومن شأن تبادل المعلومات أن يرمي إلى التطبيق الفعال لهذه الصكوك على الصعيد العالمي وأن يحد من مخاطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية بجميع أشكالها.

يواجه العالم تحديات أمنية معقدة. وابتغاء مواجهتها ينبغي أن نتذكر أن الأمن يجب أن يكون جماعيا. ومن هنا الحاجة إلى النظر إليه من منظور عالمي، بحوار شامل وهادئ يأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لدى جميع الدول. وبهذه الطريقة، سنساهم في تعزيز تعددية الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، ونتجنب، في نفس الوقت، اتخاذ إجراءات على نحو منعزل، تشكل دائما مصدرا للتوتر والنزاع.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): تضم الفلبين صوتها إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدتي، على توليكم الرئاسة وعلى صنعكم التاريخ بأن أصبحتم المرأة الأولى التي ترأس اللجنة الأولى. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم الذي يستحقونه كل الاستحقاق.

ويعرب وفدي عن تقديره لوكيل الأمين العام نوبواكي تاناكا على إعطائنا صورة أكثر شمولا لبيئة نزع السلاح والأمن الدولي في البيان الذي أدلى به أمس.

تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لإندونيسيا باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

لا أحد يشك في حقيقة أن الانتشار غير الخاضع للضوابط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل خطرا يهدد السلام والسلامة والأمن، وأيضا النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. والبلدان النامية أكثر ضعفا لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أشعل نار الصراعات المسلحة في بعض أجزاء العالم، ما ألحق الضرر بالملايين.

ومثل وفود أخرى، كانت آمال قوية تحدونا خلال المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٦، وبالتالي أصبنا بخيبة أمل لأنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية رسمية. وخلال مؤتمر الاستعراض في شهر حزيران/يونيه الماضي سلطت الفلبين الضوء على أربع نقاط: التعاون الدولي، والحاجة إلى النهوض بالحوار وثقافة للسلام في تنفيذ برنامج العمل، والدور الهام للمجتمع المدني، وآليات المتابعة.

ونود أن نعيد التأكيد على تلك النقاط ونحن نتطلع قدما إلى مشروع قرار جديد يوجه مسار عمل المجتمع الدولي بشأن مسألة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي لمشروع القرار هذا أن يؤكد على آليات المتابعة للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل؛ وسيتناول مؤتمر الاستعراض المقبل هذه الآليات.

وتود الفلبين أيضا أن تؤكد على أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في جهودنا للتصدي لآفة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تشجيع ثقافة للسلام. ودور المجتمع المدني تم الإقرار به في بضعة أحكام من برنامج العمل. وبذلك ينبغي له أن يؤدي دورا في الجهود الدولية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى تنفيذ البرنامج.

والفلبين تقر على نحو خاص بالدور الذي يمكن للجماعات الدينية والتعاون بين الأديان أن تؤديه في تنفيذ برنامج العمل. ونشجع بنشاط كلا من الجماعات الدينية على دعوة أتباعها إلى تقديم تعاونهم الكامل في جهود التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتوخى ونشجع بنشاط الحوار بين الأديان في صفوف مختلف الجماعات الدينية ابتغاء التوصل إلى موقف متسق وموحد حيال هذه المسألة. ونعتقد أن المؤتمر الثلاثي المعني بالتعاون بين الأديان من أجل السلام، الذي شاركت فيه ٥٠ حكومة، و ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة و ١١٠ منظمات غير حكومية دينية لها وثائق تفويض معتمدة لدى الأمم المتحدة، يمكن أن يدعى إلى تقديم دعمه في هذا الصدد.

قبل خمسة أشهر أخبر الأمين العام كوفي عنان جمهور مستمعيه في طوكيو بأن العالم يقف على مفترق طرق وبأن عليه أن يختار أحد سبيلين: سبيلا يؤدي إلى تقييد وعكس اتجاه الانتشار النووي، أو سبيلا آخر يؤدي إلى زيادة عدد الدول التي تشعر بأنها تُحمل على تسليح نفسها بأسلحة الدمار الشامل وعدد الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحوز وسائل تنفيذ الإرهاب النووي. وتفجَّع الأمين العام، في خطابه، على أن المجتمع الدولي يبدو أنه يسير وهو نائم صوب الاتجاه الثاني نتيجة ما وصفه بأنه أخطاء في الحسابات ومناقشات عقيمة وشلل في الآليات المتعددة الأطراف. ومما يبعث على الحزن أنه لم يحدث تغير يستحق الذكر منذ إدلاء الأمين العام بذلك البيان.

الأمور معقدة كما كانت دوما بالمأزق الراهن في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. قبل سنة واحدة على وجه التحديد، أعربت الفلبين عن خيبة أملها حيال فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وانضممنا أيضا إلى الآخرين في الإعراب عن خيبة الأمل حيال فشل اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في إدراج فصل معني بنزع السلاح وعدم الانتشار في وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠). ومما يثبط بالمثل همتنا أن مصداقية هيئة نزع السلاح وقدرتها على القيام بولايتها وعلى النهوض ببرنامج نزع السلاح يشكك فيهما بخاصة نظرا إلى أنها لم تُدخِل سوى تغييرات طفيفة على أساليب عملها بعد اجتماعها مدة ثلاثة أسابيع في نيسان/أبريل.

وعلى الرغم من هذه التطورات المحبطة فإن الفلبين تتفق مع الأمين العام في القول إن الوقت قد حان للخروج من المأزق الراهن في المفاوضات المتعددة الأطراف ولإعادة

نزع السلاح إلى جدول الأعمال الدولي. وهناك حاجة ماسة لإحراز تقدم وعلى جميع الدول أن تستجمع الإرادة السياسية لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن الفلبين تدرك أخطار أسلحة الدمار الشامل إذا ما وقعت في أيد لا ينبغي أن تحصل عليها. لقد شهد العالم مدى ما يذهب إليه الإرهابيون لإلحاق أفدح الأضرار لنشر رسالتهم المحملة بالكراهية. لا نستطيع ارتكاب الخطأ الذي من شأنه أن يسمح بقتل المدنين بالجملة جراء استعمال هذه الأسلحة. إننا نشارك الدول الأخرى مخاوفها إزاء الخطر الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية على الجهات الفاعلة من غير الدول واستعمالها في الأنشطة الإرهابية. ونتشاطر كذلك القلق إزاء عجز التدابير الراهنة في القانون الدولي عن معالجة هذه المشكلة.

وكعضو منتخب في مجلس الأمن من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، شاركت الفلبين بصورة فعالة في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد مجلس الأمن القرار ١٤٥٠ (٢٠٠٤). ولأن الفلبين كانت نائبة رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، سوف تشارك بصورة فعالة في الجهود الرامية لتعزيز جميع المبادرات الدولية ذات الصلة لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستعمالها. وبينما ترى الفلبين أن أفضل السبل لمنع ذلك من الحدوث هو التخلص من هذه الأسلحة، تبقى مشكلة الانتشار بحاجة إلى معالجة فورية من خلال الوسائل الخلاقة والديناميكية والفعالة والضوابط المحلية بما في ذلك اتخاذ التدابير القانونية لمنع انتشار مثل هذه الأسلحة، وخاصة نقلها لأغراض إرهابية.

إننا في هذا العام نحتفل بالذكرى العاشرة لافتتاح التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتدل توقيعات ١٧٦ دولة وتصديق ١٣٥ منها على المعاهدة على استمرار اعتراف المجتمع الدولي بأهمية هذه المعاهدة ليس لأنها وضعت حدا لحقبة شهدت أكثر من ٠٠٠ ٢ تفجير نووي بل لأنها ساهمت أيضا في تعزيز الأمن والسلم العالميين.

إن الفلبين فخورة لكونها من بين الـ ١٧ دولة من أصل ٣٢ دولة من منطقة آسيا – المحيط الهندي التي انتهت من عملية التصديق على المعاهدة. ولكون الفلبين الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تودّ أن تنوه وترحب بتصديق زميلتنا فييت نام، العضو في الرابطة، أخيرا على المعاهدة. ولهذا التصديق أهمية خاصة، لأن فييت نام إحدى الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة. وتؤكد الفلبين من جديد دعوتها لتلك الدول التي لم توقع و/أو تصدق على المعاهدة، لا سيما الدول العشر المتبقية في المرفق ٢، أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن للحفاظ على الزخم اللازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت.

وأخيرا، سيدتي الرئيسة، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على دعم وتعاون وفد الفلبين التام أثناء إدارتكم دفة أعمال اللجنة الأولى للوصول بها إلى نهاية ناجحة.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي سيدتي أن أبدأ بالتعبير عن سعادتي لرؤيتك، وأنت صديقة عزيزة، تترأسين هذه الدورة للجنة الأولى. وأود كذلك أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. إن أيسلندا بوصفها عضوا في المجتمع الأوروبي تتفق مع كلمة المجتمع الأوروبي التي ألقاها ممثل فنلندا في بداية المناقشة العامة لكن أود أن أُضيف بعض الملاحظات الصغيرة.

بالنسبة لبلد صغير مثل أيسلندا، إن عالما ينظم فيه القانون الدولي العلاقات بين الدول أمر ذو أهمية بالغة. لقد طور المجتمع الدولي العديد من الطرق والوسائل لتنظيم الأنشطة الدولية والتفاعل بين الدول بحيث تحدد حقوق

وواجبات كل منها. وتشكل اتفاقات ومعاهدات نزع السلاح والحد من الأسلحة التي تم التفاوض عليها في العقود الأخيرة جزءا أساسيا من ذلك النظام.

لكننا في السنوات الأخيرة وكما أشار العديدون في هذه المناقشة، لاحظنا تراجعا في الميدان المتعدد الأطراف لنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة. ونحن نتفق تماما مع ما قاله، قبل دقائق، زميلنا من الفلبين: إنه قد حان الوقت لكسر الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف ولإدراج نزع السلاح في الخطة الدولية من جديد.

قبل أسبوعين، في ٢٠ آب/أغسطس، اعتمد بيان وزاري مشترك لدعم اتفاقية الحظر الشامل على التجارب النووية بمناسبة الذكرى العاشرة لبدء التوقيع على المعاهدة. وكان وزير خارجية أيسلندا من بين الوزراء الذين وقّعوا أسماءهم على البيان. وتعتبر التجارب النووية المحرك لانتشار الأسلحة النووية. ولذا فإن التصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية أمر حاسم في وقف وعكس الاعتماد على أسلحة الدمار الشامل. ورغم التطلعات العالمية القوية التي ينم عنها ١٧٦ توقيعا و ١٣٥ تصديقا على المعاهدة، لم يتحقق مع الأسف دخول تلك المعاهدة الهامة حيز النفاذ بعد. إننا نشجع البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية أن تقوم بذلك.

إن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تشكل العمود الرئيسي في الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. والتحقق الصادق والفعال لكي نمنع الانتهاكات، عنصر رئيسي في نظام معاهدة عدم الانتشار. وتدعم أيسلندا الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول دبلوماسية للعديد من التساؤلات حول برنامج إيران النووي. يجب على السلطات الإيرانية الالتزام التام بمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص الشفافية فيما يتعلق بتطوير برنامجهم النووي.

إن أيسلندا تعرب عن قلقها البالغ إزاء إعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عزمها إجراء تجربة نووية في المستقبل. ونحث السلطات الكورية على إعادة النظر في خطتها وعدم المضي قدما فيها.

وفي تقريره عن عمل المنظمة، يشاطرنا الأمين العام قلقه من أن المجتمع الدولي يقف على مفترق طريق.

”أحدهما يمكن أن تقودنا فيه المشاركة الفعالة من جانب جميع الدول الأعضاء إلى عالم يفرض قيودا على انتشار الأسلحة النووية ويعكس اتجاه هذا الانتشار عن طريق الثقة والحوار والتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض. أما المسار الآخر الأكثر خطورة فيمكن أن يؤدي إلى عالم يسوده عدم استقرار مخيف تكون فيه هذه الأسلحة هي العملة المتداولة في العلاقات الدولية، وتحوز فيه جهات من غير الدول وسائل لارتكاب أعمال إرهابية بما لذلك من عواقب كارثية محتملة“. (A/61/1، الفقرة ٩٤)

كلنا يريد أن يجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا. وينبغي للجميع أن يشارك لضمان أن يكون السبيل الذي وصفه الأمين العام هو الطريق الذي نسلكه.

إنني أود أن أركز على قضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد ازداد في السنوات الأخيرة فهمنا لاستخدام مثل هذه الأسلحة وما لها من آثار. إن الأضرار التي تلحقها مثل هذه الأسلحة كبيرة ومعقدة وتهدد استقرار الدول وأمن وحياة الناس. وتشعر أيسلندا بخيبة أمل كبيرة لأننا خلال الصيف الماضي لم نتوصل إلى اتفاق بشأن أفضل السبل للمضي قدما للتصدي للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وانسجاما مع وجوب السيطرة على الانتشار غير المرغوب فيه للأسلحة التقليدية، تحبذ أيسلندا إبرام معاهدة دولية لوضع معايير مشتركة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. إننا نؤيد المبادرة التي تقدمت بها مجموعة من الدول الأعضاء التي سوف تعرض خلال هذه الدورة مشروع قرار لإنشاء فريق للخبراء الحكوميين للنظر في جدوى التوصل إلى صك شامل وملزم قانونا لوضع معايير دولية مشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية ونطاق هذا الصك وأبعاده المبدئية.

وتعلق أيسلندا أهمية كبرى على إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك تحسين أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وفي هذا الإطار نتفق مع الرأي الذي أعلنته اليابان أمس وهو أن نضمن أولا تنفيذ القرار ٥٩/٩٥ المعني بتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني في البداية، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليك، سيدتي الرئيسة، بأخلص التهانئ والتقدير، لانتخابك رئيسة لهذه اللجنة الهامة، متمنيا لك ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم على حسن إدارته الدورة السابقة. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على المعلومات القيّمة التي أوردها في إحاطته الإعلامية للجنة، والتي تعبر عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل معالجة قضية التسابق الدولي على التسلح والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما ونؤكد هنا تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة عدم الانحياز.

إن المناقشات الهامة التي تجريها هذه اللجنة تبرز مدى أهميتها في تقريب وجهات النظر وتحقيق التوافق الدولي حول مسائل نزع السلاح، خاصة المسائل التي انقسمت حولها مواقف الدول خلال السنوات الأخيرة الماضية، وتسببت في إفشال عملية التفاوض الدولي حول الجزء الخاص بنزع السلاح في الوثيقة الختامية الصادرة عن قمة الدورة الستين، وتسببت أيضا في تعثر المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن جمود أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، نظرا لتعذر التوصل إلى الاتفاق على بنود جدول أعماله حتى الآن.

إن تسابق الدول على التسلح بأنواعه ما زال يشكل الخطر الأكبر والحقيقي الذي يهدد حالة الاستقرار الأمني والاقتصاد العالمي، التي تنشدها شعوبنا، خصوصا في وقت أدركنا جميعا فيه حجم المواجهات وبؤر الصراعات الخطيرة التي يمكن أن تظهر وتنمو نتيجة لهذا التسلح؛ وأيضا احتمالية تسريبه إلى جهات غير مسؤولة، الأمر الذي يتطلب، كأولوية، رفع مستويات التعاون الدولي في ميادين نزع السلاح، عملا بمبادئ القانون الدولي والميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومعاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي لا تفرق بين الدول وتكفل، في نفس الوقت، الشفافية في احترام سيادة الدول وأمنها القومي والإقليمي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحقها المشروع في الدفاع عن النفس.

إننا نطالب الوفود العاملة في هذه اللجنة الهامة بإبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة، وفي إطار مسؤوليتها، من أجل تأمين التوافق الدولي إزاء القضايا الرئيسية العالقة والمدرجة على جدول أعمالنا. كما نذكّر الدول بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في معاهدات نزع السلاح وبروتوكولاتها، لتكون مبادئها بمثابة الإطار الثابت الذي يجب الاستناد إليه في تحاورنا، والغاية التي نطمح في بلوغها جميعا، سواء فيما يتصل بمسائل عدم الانتشار وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أو المسائل والقضايا

الموضوعية الأخرى التي ثبتت عرقلتها لجهود التسوية السلمية للعديد من النزاعات وأهداف تطوير التنمية.

كما نؤكد على أن مناقشتنا الدائرة حول البند الخاص بتحسين فعالية اللجنة الأولى وأطر عملها يجب أن تتسم بالموضوعية الكفيلة بالإبقاء على أولوياتها الرئيسية الهادفة إلى التصدي لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وإزالة مبدأ الردع النووي، الذي تسعى إليه بعض الدول، خاصة في المناطق التي تعصف بها التوترات والصراعات، كمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وجنوب آسيا وغيرها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحرص بهذه المناسبة على تجديد وفائها الكامل بالتزاماتها إزاء جملة معاهدات وصكوك حظر التسلح التي هي طرف فيها، ولا سيما الأسلحة الشاملة، والمتعلقة بحظر إنتاجها، وذلك تعزيزا لمسألتي تدابير الثقة والاستقرار الإقليمي والعالمي، لتدعو إلى ضرورة الاحتكام إلى معايير الاتزان وضبط النفس واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الخلافات الإقليمية، بدلا من السعي المحموم إلى تصعيد التوتر والمواجهات التي يغذيها عادة إصرار بعض الدول على الاحتفاظ بترسانات أسلحتها النووية، أو محاولات البعض الآخر في الحصول عليها وإجراء التجار حولها.

ومن هذا المنطلق، نجدد موقفنا الداعم لمبدأ حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتشجيع التبادل التكنولوجي والعلمي في هذا المجال، وذلك في نطاق ما هو مسموح به بموجب ضوابط نظام عدم الانتشار الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونأمل أن تتوصل المفاوضات الدائرة بشأن ملف إيران النووي إلى تسوية سلمية دائمة، تضمن عدم تعريض سلامة وأمن دول المنطقة وشعوبها للتهديد والخطر أو لأي مواجهات نحن في غنى عنها. كما نشدد على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة بشفافية متناهية، تكفل، بالتوازي تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبصورة خاصة قرارات دورات الجمعية العامة وقرارات المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، التي تدعو جميعا إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك على غرار المناطق التي تم إنشاؤها في كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا، وأفريقيا، ومؤخرا في آسيا الوسطى وكازاخستان، وهو الأمر الذي يستدعي من الدول الفاعلة في الأمم المتحدة الضغط على إسرائيل لحملها على تفكيك جميع منشآتها النووية وإخضاعها للرقابة الكاملة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وندعو كذلك، في هذا الإطار إلى أن تلتزم جميع الدول بقرار وقف جميع المساعدات العلمية والتكنولوجية والمالية المستغلة في تطوير هذه المنشآت المهدِّدة لجهود عملية السلام في المنطقة ولأمن واستقرار شعوبها.

إننا نجدد تأييدنا للمقترحات القائلة بضرورة إنشاء صك عالمي، غير مشروط يوفر الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. كما نأمل أن تدخل الدول النووية في مفاوضات جادة فيما بينها، تؤدي في نهاية المطاف إلى تقيدها بالتزاماتها القاضية بالتخفيض التدريجي لترساناتها النووية، وخاصة لأسلحتها الهجومية الاستراتيجية، والعمل على إزالتها إزالة كاملة وتحويلها للاستخدامات السلمية في إطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وذلك تأكيدا لفعالية وعالمية وشمولية معاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل الرامية إلى حماية البشرية من خطر الإبادة الجماعية.

ونرحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخرا لاستعراض التقدم المحرز في تطبيق برنامج عمل عام ٢٠٠١ المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، وأيضا بإبرام صك دولي، ملزم سياسيا، معني بتمكين الدول من التعرف على حركة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعقبها في الوقت المناسب. ونأمل أن تتخذ الدول جميع التدابير العملية اللازمة الكفيلة بمكافحة هذه الظاهرة، التي ثبت أنها تغذي الصراعات والحروب الناشبة وتطيل أمدها، وثبت أيضا تهديدها لسلامة واستقرار ونماء الشعوب ومصالحها.

ختاما، نأمل أن تفضي مداولاتنا في هذه اللجنة إلى توافق في الآراء، يسهم في تعزيز أعمالها وتحقيق تطلعات شعوبنا نحو الأمن والسلم والتنمية والاستقرار الإقليمي والدولي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود، قبل رفع الجلسة، أن أذكّر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستقفل اليوم، الساعة ١٨/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.